مجلة
صوت المجتمع المدني

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

منظمة غير حكومية
N.G.O

مجلة دورية شهرية

تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

العدد الثاني
آب 2026



معاً نبني مجتمعاً حيوياً ومستداماً

منظمات المجتمع المدني | صوت التوعية | شراكات وتعاون | أبحاث ودراسات | تجارب ومبادرات

في هذا العدد

- السياسات العامة لتمكين المرأة
- الوقاية تبدأ من المدرسة
- خطوة رائدة نحو استدامة البيئة
- القانون والتنمية المستدامة في العراق
- قيادة التشاركية
- دور المنظمات في التحول الديمقراطي
- العلاقة التبادلية بين القرار السياسي والتنمية المستدامة
- مفوضية العليا تحقوق الانسان تبحث تفعيل قانون ذوي الاعاقة

في ركن المعرفة

كيف تقرأ تقارير حقوق الانسان



مجلة
صوت المجتمع المدني
VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE
منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

في هذا العدد

كلمة العدد #
- المجتمع المدني شريك التنمية وصوت المستقبل

حوارات 1-3
- السياسات العامة لتمكين المرأة بين التطبيق والتشريع

تجارب ومبادرات 4-6
- الوقاية تبدأ من المدرسة ـ منظمة بذور الخير
- خطوة رائدة نحو استدامة البيئة ـ وزارة الهجرة والمهجرين فرع اربيل

مقالات 6-12
- القانون والتنمية المستدامة في العراق
- دور المنظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي
- قيادة التشاركية .. نحو بيئة عمل قائمة على الشراكة وتكافؤ الفرص
- دور المنظمات المجتمع في التحول الديمقراطي قراءة في مسارات الواقع العراقي وافاق المستقبل
- العلاقة التبادلية بين القرار السياسي والتنمية المستدامة

كيف تقرأ تقرير حقوق الإنسان؟
دليل مبسط لفهم التقارير الحقوقية وتقييم موثوقيتها

قانونيات 13
- المفوضية العليا لحقوق الانسان في ديالى تبحث تفعيل قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتعزيز ضماناتهم

ركن المعرفة 14-17
- كيف تقرأ تقرير الحقوق الانسان ؟ دليل مبسط لفهم التقارير الحقوقية وتقييم موثوقيتها

رؤيتنا
مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة





رسالتنا
نشر الوعي وتعزيز المشاركة ودعم المبادرات أكثر تماسكاً واستدامة

مجلة دورية شهرية تصدر عن مؤسسة
صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

كلمة العدد

المجتمع المدني
شريك التنمية وصوت المستقبل

المجتمع المدني ليس نشاطًا هامشيًا يُمارس عند الحاجة، ولا جهدًا تطوعيًا يقتصر أثره على المبادرات الآنية، بل هو ركيزة من ركائز الدولة الحديثة، وشريك فاعل في التنمية المستدامة، وبناء الإنسان وترسيخ مبادئ المواطنة، وتعزيز ثقافة الحوار والمسؤولية المجتمعية

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يأتي العدد الثاني من مجلة «صوت المجتمع المدني» ليؤكد أن رسالتنا لم تكن مجرد إصدار إعلامي، بل مشروعًا معرفيًا ومهنيًا يسعى إلى توثيق التجارب، ونقل الخبرات، وإبراز المبادرات الرائدة، وفتح آفاق جديدة أمام المؤسسات والأفراد المؤمنين بأن التنمية تبدأ بالإنسان، وتزدهر بالشراكة، وتستدام بالإرادة والعمل

لقد شهدت المرحلة الماضية حراكًا متناميًا في أداء منظمات المجتمع المدني، واتساعًا في مجالات عملها وتنوعًا في برامجها ومبادراتها، الأمر الذي يضع على عاتق الجميع مسؤولية تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الحوكمة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وبناء شراكات فاعلة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، إن مجلة «صوت المجتمع المدني» تؤمن بأن الإعلام التنموي ليس وسيلة لنقل الأخبار فحسب بل هو أداة لبناء الوعي، وصناعة الرأي العام الإيجابي، وتحفيز المبادرات، وإبراز قصص النجاح، وتوثيق الإنجازات، وطرح الرؤى والأفكار التي تسهم في تطوير العمل المدني والارتقاء به نحو مستويات أكثر احترافية وتأثيرًا وفي هذا العدد، نفتح صفحاتنا أمام كل فكرة بناءة، وكل تجربة ملهمة، وكل قلم مسؤول يؤمن بأن الكلمة الصادقة تصنع أثرًا، وأن المعرفة قوة، وأن الحوار سبيل للتقدم، وأن العمل المؤسسي هو الضمان الحقيقي لاستدامة الإنجاز كما نجدد التزام مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة بمواصلة رسالتها في دعم المبادرات المجتمعية، وتمكين المؤسسات، وتعزيز ثقافة التطوع، والإسهام في بناء القدرات، وتوسيع مجالات التعاون مع الشركاء في مختلف القطاعات، إيمانًا بأن مستقبل التنمية يُصنع بالتكامل لا بالعمل المنفرد، وبالشراكة لا بالمنافسة، وبالإنجاز لا بالشعارات

وختامًا، فإن هذا العدد ليس نهاية محطة، بل بداية مرحلة جديدة من العمل والعطاء، نطمح فيها إلى أن تكون مجلة "صوت المجتمع المدني" مرجعًا مهنيًا ومنبرًا وطنيًا يعكس نبض المجتمع المدني، ويواكب تطلعاته، ويسهم في رسم ملامح مستقبل أكثر إشراقًا لوطننا العزيز

نسأل الله أن يوفق الجميع لخدمة العراق، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يبارك كل جهد يسهم في بناء الإنسان والوطن

رئيس التحرير
رئيس مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة
محمد الخالدي

العدد الثاني
اب ٢٠٢٦

مجلة صوت المجتمع المدني

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

حـــوارات

انطلاقاً من رسالة مجلة صوت المجتمع المدني في تعزيز الحوار المعرفي وإتاحة مساحة للنقاش الرصين حول القضايا الفكرية والقانونية والسياسية، تواصل المجلة استضافة نخبة من الأكاديميين والخبراء الذين أسهموا بعطائهم العلمي في إثراء الفكر وبناء الوعي المجتمعي وفي هذا العدد، يسر المجلة أن تستضيف التدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية فرع الفكر السياسي الأستاذ أحمد عباس فاضل، في حوار يتناول عدداً من المحاور المهمة المرتبطة بالفكر السياسي، ودور المؤسسات الأكاديمية في ترسيخ الثقافة الديمقراطية وإعداد الكفاءات القادرة على الإسهام في بناء الدولة وتعزيز قيم المواطنة وسيادة القانون، فضلاً عن قراءة أكاديمية لواقع التحديات الراهنة وآفاق المستقبل وقد حاوره رئيس تحرير مجلة صوت المجتمع المدني، السيد محمد الخالدي، في لقاء اتسم بالموضوعية والعمق، سلط الضوء على أبرز القضايا التي تشغل الساحة الأكاديمية والسياسيةواستعرض رؤى علمية تسهم في فتح آفاق جديدة للحوار المسؤول والبناء الأكاديمية والسياسية، واستعرض رؤى علمية تسهم في فتح آفاق جديدة للحوار المسؤول والبناء

السياسات العامة وتمكين المرأة.. بين التشريع والتطبيق

حاوره رئيس التحرير محمد الخالدي

المحور الأول: التعريف والعلاقات والتحديات

بدايةً، كيف تعرفون مفهوم السياسات العامة؟ وما أهميتها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع؟

يمكننا ان نعرف السياسات العامة بانها الاداة الرئيسية لتنفيذ التوجهات العامة للدولة، وتكمن اهميتها في كونها تسهم في تحديد المسارات الاساسية التي ينبغي سلوكها لتحقيق المصلحة العامة للدولة والمجتمع وفقاً لما يتضمنه الدستور واكدت عليه التشريعات

ما العلاقة بين السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة؟

بما ان السياسات العامة هي اداة لتنفيذ توجهات الدولة؛ فذلك يعني انها اداة لتنفيذ ما نص عليه الدستور واكدت عليه اللوائح؛ وعليه فإن تنفيذ تلك التوجهات ينبغي ان تتم باسلوب يضمن مصلحة الدولة والمجتمع دون الاضرار بالاجيال اللاحقة؛ وبالتالي فإن التنمية التي ستحققها السياسات العامة ستكون مرتبطة بأساسيات التنمية المستدامة

ما أبرز التحديات التي تواجه عملية صياغة السياسات العامة في العراق؟

ان غياب الاستقرار السياسي يمثل ابرز العوائق في طريق تحقيق التنمية المستدامة؛ لأن المأسسة الحقيقية تحتاج الى استقرار سياسي لكي تستند الى ارضية صلبة وارادة قوية تسير صوب تحقيق ما تبتغي السياسات العامة تحقيقه



المحور الثاني: تمكين المرأة

كيف تنظرون إلى مفهوم تمكين المرأة؟ وهل يقتصر على الجانب الاقتصادي أم يشمل أبعادًا أخرى؟

ان مسألة تمكين المرأة لا تزال تفهم بشكلٍ خاطئ؛ فمسألة الكوتا النسائية هي مسألة تقرأ بأنها محاول لإنصاف المرأة بينما يرى مراقبون وباحثون بإنها اشبه باعتراف بعد م قدرة المرأة على كسب اصوات تعادل الاصوات التي يكسبها الرجل؛ لذلك ينبغي ان نغير اساليبنا في دعم المرأة سيما وان لدينا كفاءات نسوية وعلى مستويات رفيعة جداً، وفي الوقت ذاته علينا ان لا نكتفي في دعم المرأة في الجانب الاقتصادي فحسب بل ينبغي ان نتعداه لنصل الى الجوانب الاخرى (سياسية اقتصادية ثقافية

ما مدى نجاح السياسات العامة الحالية في دعم وتمكين المرأة العراقية؟

ان نجاح المسار الحقيقي للسياسات العامة سيسهم في انصاف المرأة العراقية لا سيما وان الدستور العراقي داعم للمرأة وحقوقها بشكلٍ كامل

ما أبرز المعوقات التي ما زالت تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة؟

أ - العادات والتقاليد والاعراف العشائرية

ب - تراجع دور المؤسسات الحكومية

ت - غياب المنظمات الاقليمية والدولية التي تعنى بشؤون المرأة

كيف يمكن تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار؟

ان الطريق طويل جداً لكن من الضروري ان نبدأ من خلال الاعتماد على عنصر الكفاءة ودعم الكفاءات النسوية في كل التخصصات

المحور الثالث: التشريعات والمؤسسات

هل تعتقدون أن التشريعات العراقية الحالية كافية لضمان حقوق المرأة وتمكينها؟

ان اشكالية المرأة العراقية تتمثل بغياب الارادة في تفعيل التشريعات العراقية التي تنصف المرأة والتي كفلها الدستور

ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسات الحكومية في تنفيذ سياسات تمكين المرأة؟

ان المؤسسات الحكومية تسير بخطوات صحيحة نحو سياسة تمكين المرأة الا اننا في نفس الوقت بحاجة الى تكاتف جهود الجميع (المؤسسات الحكومية و الفواعل الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني) لكي ننتقل بسياسات تمكين المرأة من السياق التقليدي الى السياق النوعي

كيف يمكن للسلطة التشريعية أن تسهم في تطوير السياسات العامة الداعمة للمرأة؟

لا اتصور ان الاشكالية في التشريعات؛ فالاشكالية هي باسلوب تطبيق السياسات العامة والمشاكلة التي تعترضها

المحور الرابع: دور المجتمع المدني

ما الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة؟

من وجهة نظري المتواضعة ارى ان منظمات المجتمع المدني لا تزال تدور في طور التقليدية في معالجة قضايا المرأة، اذ ان ما ينتج من اغلب تلك المنظمات هو عبارة عن شجب واستنكار ورفض احياناً لا يرقى الى المستوى النقدي مع غياب الادوات اللازمة التي ينبغي ان تسهم من خلالها منظمات المجتمع المدني بوصفها فواعل خارج اطر الدولة؛ والتي ينبغي ان تسهم في الدفاع عن المرأة ومن ثم تفعيلها وزجها بالشكل الصحيح لاحداث تغيير فاعل وفقاً لذلك المسار

كيف يمكن تعزيز الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف تمكين المرأة؟

نحن بحاجة الى شراكات حقيقية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وينبغي ان تكون تلك الشراكات منطلقة من الرغبة في تحقيق منافع للصالح العا م بعيداً عن المصالح الضيقة



المحور الخامس: التحديات والفرص

ما أبرز التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تمكين المرأة؟

أ- الاعراف والعادات والتقاليد

ب- غياب المنتديات الثقافية الخاصة بالمرأة وتراجع دور منتديات الشباب

ت- لانزال نعاني من وجود عدد كبير من الفتيات يبتعدن عن اكمال دراستهن

ث- ان المبادرات التي تطلقها منظمات المجتمع المدني غير كافية لمعالجة هذه الاشكالية

كيف يمكن للإعلام أن يسهم في تغيير الصورة النمطية وتعزيز ثقافة المساواة؟

وذلك من خلال البرامج المباشرة كالحوارات والنقاشات، والبرامج غير المباشرة كالدراما وتسليط الضوء على المسرح الذي يناقش قضايا المرأة

ما دور المؤسسات التعليمية في إعداد جيل يؤمن بالمشاركة المتساوية بين الجنسين؟

ان للمؤسسات التعليمية دور فاعل في تلك المسألة؛ الا انه في الوقت الحالي وبفعل الانفتاح وعصر السرعة فإن بناء ذلك الجيل يتطلب تظافر الجهود بين الاسرة والميسة التعليمية ووسائل الاعلام والمؤسسات الحكومية ذات الاتجاه الثقافي ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق ذلك الهدف

المحور السادس: المستقبل

ما الأولويات التي يجب أن تتضمنها السياسات العامة خلال السنوات القادمة لتعزيز دور المرأة؟

أ- دعم المؤسسات الاربوية

ب- تفعيل دور الارشاد التربوي

ت- محاولة اكتشاف المواهب النسويودة ومن ثم العمل على تدريبها لتهيئتها لمرحلة ما بعد التخرج

ث- عقد شراكات بين مؤسسات الدولة و الفواعل خارج الدولة بكافة اشكالها (منظمات مجتمع مدني، ناشطين، قادة مجتمع...ال) لتحقيق تقد م في مسألة تمكين المرأة

كيف يمكن ربط سياسات تمكين المرأة بأهداف التنمية المستدامة 2030؟

من خلال دعم المشاريع الانتاجية التي قدمت ولا زالت تقدمها المرأة العراقية (الا انها تخلو من غي دعم) كالمشاريع الزراعية واساليب التسويق ودعم المنتج المحلي وغيرها من المشاريع التي تبدع المرأة العراقية بابتكارها

ما الرسائل التي تودون توجيهها لصناع القرار بشأن تطوير السياسات العامة المتعلقة بالمرأة؟

نتمنى التوجه نحو دعم المشاريع الابتكارية وذلك لان المجتمع العراقي يزخر بعقول متنورة من كلا الجنسين؛ فإذا ما اعطينا الفرصة للابتكارات والاعمال الريادية والبحث العلمي فإننا سنقطع شوطاً طويلاً في طريق تمكين المرأة

من خلال خبرتكم، ما أهم تجربة أو موقف عزز قناعتكم بأهمية تمكين المرأة في بناء المجتمع؟

من خلال عملي كتدريسي في جامعة ديالى لاحظت ان لدينا قدرات ومهارات نسوية حقيقية نجحت ولا تزال تحقق النجاحات في المجال الاكاديمي؛ اما في مجال منظمات المجتمع المدني فإن المجتمع العراق يمتلك مواهب نسوية هائلة الا انها غالباً ما تصطد م بغياب الدعم

في ختام هذا الحوار، ما رسالتكم إلى المرأة العراقية، وإلى منظمات المجتمع المدني، وصناع القرار من أجل بناء سياسات عامة أكثر عدالة وشمولًا

نتمنى ان تستمر المرأة العراقية في ان تطالب بحقوقها وان تستثمر كل اللوائح والقوانين التي تدعم تمكينها

مجلة صوت المجتمع المدني

تجارب ومبادرات

الوقاية تبدأ من المدرسة، والاستثمار في المعلم هو استثمار في مستقبل العراق

بذور الخير تعزز قدرات المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين في ديالى لمواجهة آفة المخدرات

انطلاقًا من الإيمان بأن المدرسة تمثل خط الدفاع الأول في حماية الأجيال، نفذت منظمة بذور الخير للإغاثة والتنمية دورة تدريبية استمرت يومين ضمن مشروع 'الشباب يصنعون المستقبل" في محافظة ديالى، استهدفت (20) معلمًا ومعلمة وأخصائيًا اجتماعيًا، بهدف تعزيز قدراتهم في مجال الوقاية من المخدرات ونشر الوعي بين الطلبة

وتضمنت الدورة مجموعة من المحاور التفاعلية والأساليب التعليمية الحديثة التي ركزت على رفع مستوى الوعي بمخاطر المخدرات وآثارها الصحية والنفسية والاجتماعية، إلى جانب تزويد المشاركين بمهارات عملية تساعدهم على توظيف مفاهيم الوقاية داخل البيئة المدرسية، وتعزيز التفكير النقدي لدى الطلبة، وتنمية قدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة في مواجهة التحديات

ويأتي هذا النشاط انطلاقًا من أهمية الاستثمار في الكوادر التربوية، باعتبارهم الركيزة الأساسية في بناء جيل واعٍ وقادر على مواجهة الظواهر السلبية. فكل معلم يتم تأهيله يمتلك القدرة على إحداث أثر إيجابي مستدام في حياة مئات الطلبة، بما يسهم في ترسيخ ثقافة الوقاية وتعزيز أمن المجتمع واستقراره

ويُنفذ مشروع 'الشباب يصنعون المستقبل" بالشراكة مع منظمة HAUKARI e.V. الألمانية، وبدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، في إطار الجهود الرامية إلى دعم قطاع التعليم، وحماية الشباب، وبناء مجتمعات أكثر استقرارًا وسلامًا



تجارب ومبادرات

خطوة رائدة نحو استدامة بيئية ووعي مجتمعي

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تفرضها مشكلة النفايات على الموارد الطبيعية، برز مفهوم "الفرز والعزل من المصدر" كأحد الحلول الجذرية والفعالة، ليس فقط كإجراء تقني بل كمنهجية متكاملة تعكس نضج الوعي البيئي للمجتمعات. وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول المتقدمة أن هذه الممارسة أصبحت مقياساً حقيقياً لتقدم الأمم، حيث تحول النفايات من عبء بيئي إلى مورد اقتصادي يُعاد تدويره لخدمة التنمية

تعتمد هذه الممارسة على فصل النفايات منذ اللحظة الأولى لتكوّنها (في المنازل المؤسسات التعليمية، أماكن العمل، والمرافق العامة)، مما يضمن عدم اختلاطها وصعوبة معالجتها لاحقاً. فتُصنف النفايات إلى مساراتها الصحيحة: المواد العضوية لتخصيب التربة، والبلاستيك والزجاج لإعادة التصنيع، والورق للتدوير، والنفايات الخطرة لعزل آمن يحمي الصحة العامة ... وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بأهمية الحفاظ على البيئة كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وبتوجيه ودعم من السيد (عمر فاضل شكر) المحترم، وبجهود متضافرة من كافة منتسبي فرع أربيل، بادرت وزارة الهجرة والمهجرين - فرع أربيل بإطلاق مشروع "فرز النفايات عند المصدر" يأتي هذا المشروع تجسيداً لشعار (معاً نحو بيئة أنظف ومستقبل أفضل)، وانسجاماً مع الاستراتيجية الوزارية الرامية إلى تعزيز الاستدامة وحماية المقدرات الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية شرع الفرع في التنفيذ الفعلي للمشروع مع مطلع شهر تموز، حيث بدأت عمليات الفرز بالتزامن مع حملات توعوية مكثفة. تستهدف هذه الحملات رفع مستوى الوعي المجتمعي، ونشر ثقافة التعامل المسؤول مع النفايات، بما يحول الممارسة اليومية إلى سلوك مؤسسي راسخ



إن إطلاق هذا المشروع يُجسد وعياً بيئياً عميقاً لدى إدارة الفرع، مدركين أن البدء بالفرز من المصدر هو أكثر من مجرد إجراء تقني؛ إنه استثمار في ثقافة المسؤولية البيئية، وخطوة نوعية نحو تحقيق بيئة نظيفة ومستدامة، تضمن جودة الحياة وتصون حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر خضرة ونقاءً



تجارب ومبادرات

قيادة التشاركية .. نحو بيئة عمل قائمة على الشراكة وتكافؤ الفرص



في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الشراكة والمساواة داخل بيئة العمل، نظّمت شعبة شؤون المرأة في الشركة العامة لموانئ العراق، بالتعاون مع الشركة العامة للنقل البحري ومنظمة سند البصرة لحقوق الإنسان والشرطة المجتمعية في منتدى المعقل، ندوة توعوية بعنوان «القيادة التشاركية بين المرأة والرجل داخل بيئة العمل»، وذلك يوم الأحد الموافق 23 آب 2026، في قاعة الشهيد مصطفى الصيّاحي بمقر الشركة

وشهدت الندوة حضور عدد من الموظفين والمهتمين بقضايا المرأة والعمل المؤسسي، حيث تناولت أهمية اعتماد نهج القيادة التشاركية بوصفه أحد الأساليب الفاعلة في بناء بيئة عمل أكثر تعاوناً وتكاملاً، وتعزيز الاستفادة من الخبرات والطاقات المتنوعة للمرأة والرجل على حد سواء

وركزت محاور الندوة على أهمية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين العاملين، ودور القيادة التشاركية في الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، إلى جانب ترسيخ بيئة عمل تقوم على الاحترام المتبادل وتكافؤ الفرص، وتتيح للعاملين الإسهام الفاعل في تحقيق أهداف المؤسسة

كما ناقش المشاركون أهمية دعم حضور المرأة في مواقع العمل والقيادة، وتمكينها من المشاركة في عمليات صنع القرار، مؤكدين أن بناء مؤسسات ناجحة ومستدامة يتطلب تكامل الأدوار والاستثمار الأمثل في قدرات جميع العاملين، بعيداً عن أي تمييز أو إقصاء.



وتأتي هذه الندوة في سياق الجهود المؤسسية والمجتمعية الهادفة إلى نشر الوعي بحقوق المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات، فضلاً عن دعم مفاهيم القيادة القائمة على الحوار والتعاون والشراكة، بما يسهم في بناء بيئة عمل أكثر عدالة وتوازناً وقدرة على تحقيق التنمية المؤسسية المستدامة

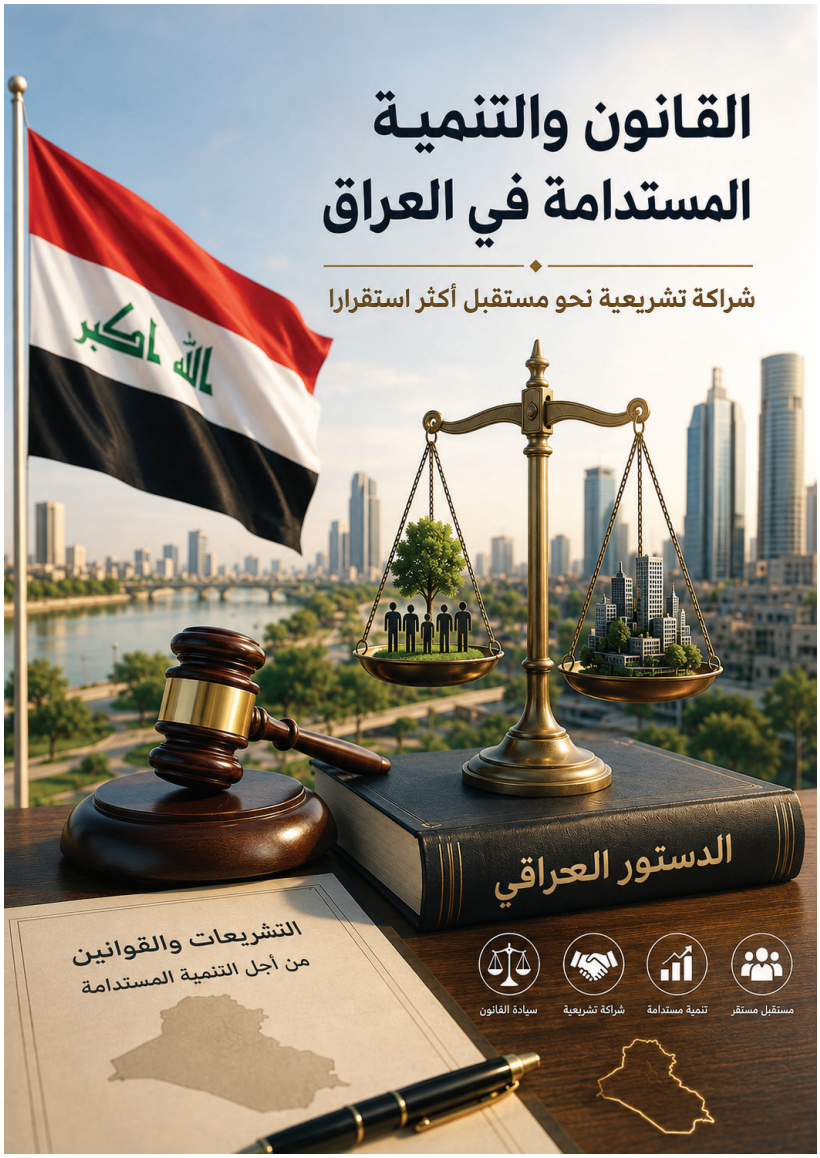
مقـــــالات

القانون والتنمية المستدامة في العراق شراكة تشريعية نحو مستقبل أكثر استقرارا



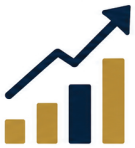
د.نور الهدى عباس شهاب

لم يعد القانون في الدولة الحديثة مجرد وسيلة لتنظيم العلاقات القانونية أو فض المنازعات، بل أصبح أحد أهم الأدوات التي تستند إليها الدول في تحقيق التنمية المستدامة وبناء المؤسسات القادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالتنمية المستدامة لا تقوم على النمو الاقتصادي وحده، وإنما ترتكز على إيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح أي سياسة تنموية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود منظومة قانونية متماسكة تكفل الاستقرار، وتحدد ارتباطا المسؤوليات، وتضمن حسن تنفيذ السياسات العامة وفي العراق، تبرز أهمية هذا الترابط بصورة أكبر في ظل الحاجة إلى تعزيز مسار التنمية وإعادة بناء المؤسسات على أسس قانونية راسخة. فقد أرست أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005 مجموعة من المبادئ التي تشكل اساسًا لدولة القانون، من خلال تأكيده احترام الحقوق والحريات العامة، وتنظيم من المبادئ التي تشكل أساسا عمل السلطات العامة، وترسيخ مبدأ المشروعية وهو ما يوفر الإطار الدستوري الذي تستند إليها التشريعات والسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية في مختلف القطاعات ولا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة من دون سيادة القانون لأن استقرار البيئة القانونية يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات. فوجود تشريعات واضحة، وإجراءات إدارية مستقرة وقضاء مستقل، يسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات، ويهيئ مناخا قانونيا إيجابا يساعد على ً تنشيط النشاط الاقتصادي، ويوفر الحماية اللازمة للأموال والمشروعات، الأمر الذي ينعكس النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات العامة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال مهماً وفي الوقت نفسه، يؤدي القانون دورا مهماً في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتنظيم علاقات العمل، وضمان المساواة أمام القانون، ودعم الفئات احتياجا فالتنمية لا تتحقق بمجرد زيادة الموارد المالية، وانما تقاس بمدى قدرة الدولة على توفير ً الأكثر حياة كريمة للمواطن وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية ويمتد دور القانون آيضاً الى حماية البيئة بوصفها أحد المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة ويواجه العراق تحديات بيئية متزايدة تتمثل في شح المياه، والتصحر، والتلوث، وآثار التغير المناخي وهي تحديات تستوجب تطوير التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها بما يحقق التوازن بين استثمار الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، فالقواعد القانونية لا تقتصر على فرض الالتزامات وانما تسهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية



باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الدولة والأفراد والمؤسسات كما أن التطور التقني الذي يشهده العالم يفرض على المشرع العراقي مواكبة المستجدات من خلال تحديث المنظومة القانونية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والحكومة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فالتشريع الحديث لم يعد يقتصر على معالجة المشكلات التقليدية بل اصبح باستيعاب التحولات التكنولوجية بما يحقق التنمية ويعزز ، كفاءة الإدارة العامة وجودة الخدمات. ورغم ما يمتلكه العراق من مقومات بشرية واقتصادية وطبيعية، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب استمرار جهود الاصلاح التشريعي والاداري وتطوير البيئة القانونية بما ينسجم مع اهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الامم المتحدة ضمن اجندة عام 2030 مع مراعاة الخصوصية الدستورية والقانونية للدولية العراقية كما يقتضي ذلك تعزيز مبدأ سيادة القانون وترسيخ الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة المؤسسات العامة بما يضمن التطبيق الفعلي للتشريعات وتحقيق الاهداف التي شرعت من اجلها وخلاصة القول، فإن العلاقة بين القانون والتنمية المستدامة هي علاقة تكامل وتفاعل إذ يمثل القانون الاطار الذي تنطلق من خلاله السياسات التنموية بينما تمثل التنمية المستدامة الغاية التي تسعى التشريعات الى تحقيقها وكلما كانت المنظومة القانونية أكثر استقراراً ومرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات ازدادت فرص العراق في بناء اقتصاد متنوع، ومجتمع أكثر عدالة، ومؤسسات أكثر كفاءة إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الحاضر وتصون مصالح الأجيال القادمة


مستقبل أفضل للعراق


تنمية مستدامة


شراكة مجتمعية


تشريعات عادلة


سيادة القانون

التنمية ليست خياراً ... بل مسؤولية مشتركة
نصنعها معاً من أجل الأجيال القادمة

مقـــــالات

شيماء حسين اللامي باحثة في الشأن السياسي العراقي

دور المنظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي قراءة في مسارات الواقع العراقي وآفاق المستقبل



مقدمة

يمثل المجتمع المدني أحد أهم الأركان في بناء الدولة الحديثة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولا تقتصر أهميته على كونه مساحة وسيطة بين الفرد والدولة، بل يمتد دوره ليكون المحرك الأساسي لعموم عمليات التنشئة السياسية، وترسيخ ثقافة المواطنة، وتحقيق التحول الديمقراطي في مجتمعات المرحلة الانتقالية

أولاً: التأصيل المفهومي للمجتمع المدني

يعود مفهوم المجتمع المدني في جذوره إلى الموروث الثقافي الغربي القديم الذي فهم المجتمع بوصفه جماعة سياسية. ومع تزايد الاكتشافات العلمية وتطور وسائل الاتصال وهبوب رياح الديمقراطية، برز هذا المصطلح ليعبّر عن ولادة كيان مجتمعي جديد أُطلق عليه تسمية "منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني" وقد طرح الفكر السياسي والاجتماعي تعريفات متعددة للمفهوم متباينة بحسب الرؤى والمفاهيم، ومن أبرز هذه التعاريف التناغم والتحول: تنظيمات اجتماعية تشارك في إحداث تحولات سياسية ديمقراطية في مجتمع ما دون أن تتبع جهات رسمية الوساطة الهيكلية: هيئات أو مؤسسات وسيطة ما بين الدولة (السلطة) والمجتمع وفي السياق التاريخي العراقي، يُشار إلى أن العصر الذهبي للمجتمع المدني امتد خلال السنوات الأخيرة للحكومة الملكية، وإن كان يقتصر في ذلك الحين على صفوة القوم والطبقات النخبوية

ثانياً: التحولات التاريخية والمسار السياسي في العراق

شهد مسار المجتمع المدني العراقي تحولات جذيرة تبعاً لطبيعة الأنظمة السياسية والظروف الأمنية مرحلة الهيمنة الأحادية (ما بعد 1968): مع استلام حزب البعث للسلطة عام 1968، زال الوجود المستقل للمجتمع المدني بوصفه تهديداً مباشراً للدولة؛ حيث خضعت التنظيمات لقيود سياسية وقانونية وإدارية وأمنية جعلت منها مجرد أذرع تابعة لمؤسسات السلطة مرحلة ما بعد 2003: على الرغم من ظهور المئات من تنظيمات المجتمع المدني (المسجلة وغير المسجلة) عقب الإطاحة بالنظام السابق، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أثر سلباً في كفاءة واستمرارية الكثير من هذه التنظيمات

ثالثاً: المقومات الأساسية لبناء مجتمع مدني فاعل

إن مستقبل المجتمع المدني ودوره في تكريس الخيار الديمقراطي يتوقفان على مجموعة من العوامل الحاكمة إعادة الأمن والاستقرار: توفير بيئة آمنة تسمح بالحرية والعمل الميداني إعادة تأسيس الدولة: بناء مؤسسات الدولة على أسس واضحة للمواطنة والمؤسساتية احترام سيادة القانون: الانطلاق من القناعة الأكاديمية بأن "المجتمع المدني القوي لا يوجد إلا في إطار دولة قوية غير تسلطية

الاستقلالية الفاعلة: تمتع المجتمع المدني باستقلالية حقيقية لضمان استمراره كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع، ولإعداد الكوادر السياسية ونشر الثقافة الديمقراطية

رابعاً: أدوار منظمات المجتمع المدني في التنشئة والتحول الديمقراطي

يمر العراق حالياً بمرحلة انتقالية على عتبة التحول الديمقراطي، مما يتطلب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتقوم بالمهام التالية التنشئة السياسية وترسيخ المواطنة: التثقيف على احترام الرأي الآخر، والتعددية الفكرية والعقائدية، وترقية الثقافة السياسية المبنية على المواطنة العراقية إشاعة قيم التسامح والتنوع: إرساء قيم النزوع للعمل التطوعي والجماعي، إدارة الخلافات والنزاعات بشكل سلمي، وتأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات تحفيز المشاركة السياسية: تشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة، واختيار قيادات سياسية جديدة، ومقاومة أشكال السلطوية لتسريع التخلص منها الرقابة والشفافية: تفعيل الرقابة المستمرة على أعمال مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات، والتدقيق في برامجها ومصادر تمويلها بصورة مستمرة نقل التجارب واللحمة الاجتماعية: الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال المجتمع المدني لتطوير أشكال حديثة من الجمعيات تعزز اللحمة الاجتماعية والتطور السياسي

خاتمة

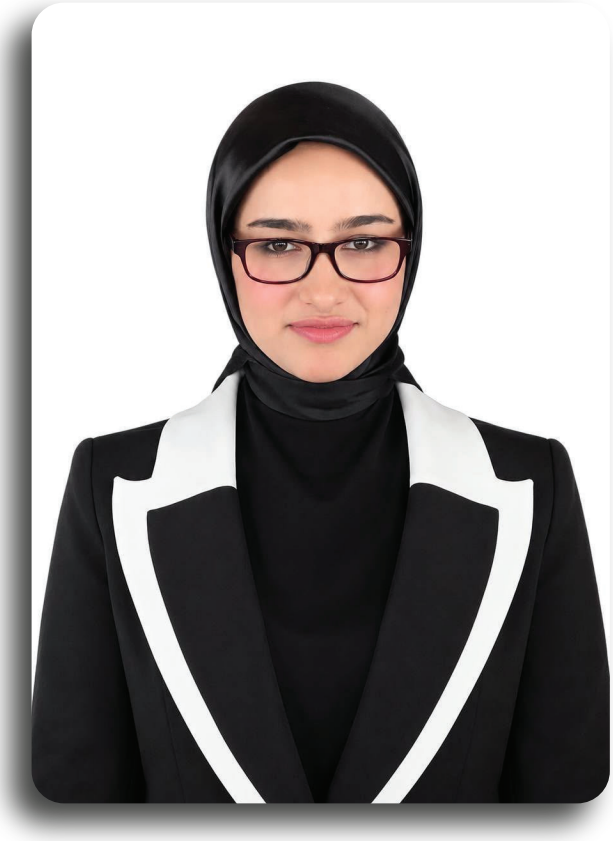
يكمن الفارق الحاسم بين مجتمع متطور سياسياً وآخر متخلف في عدد وحجم وفاعلية تنظيماته المدنية. وكما يرى المفكر "ألكسيس دو توكفيل" فإن "علم اللحمة الاجتماعية هو أصل العلوم، ويقدم ما عداه اعتماداً على التقدم الذي يحرزه"؛ ومن هنا فإن الوصول إلى نظام سياسي ديمقراطي ومستقر في العراق يعتمد بالأساس على قابلية المجتمع والمواطنين على تطوير مؤسسات مدنية حديثة وفاعلة

قائمة المصادر والمراجع

* عبد الرزاق امقران، في سوسيولوجيا المجتمع - دراسات في علم الاجتماع، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008 م
سامر حميد سفر، الأحزاب السياسية في العراق — دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2009
* م
* السيد احمد محمد مرجان، دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 م
* صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: فلو عبود، دار الساقي، بيروت - لبنان، ط1، 1993 م
د. عبد الجبار احمد عبد الله، "واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق"، في كتاب: د. حسنين توفيق ابراهيم ود. عبد الجبار
* احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، سلسلة دراسات عراقية (3)، مركز الخليج للأبحاث، 2005 م
* د. حسنين توفيق ابراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام، مصدر سبق ذكره
* د. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكله الوصول الى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، ط1، 2010 م
* محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، مصدر سبق ذكره
* ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد عراق المستقبل دكاتورية ام تقسيم ديمقراطية، ترجمة رمزي بدر دار الوراق لندن ط1 2005 م
* احمد شحاده محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية - حالة العراقن اطروحة دكتوراه (غير منشور) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2008 م
* ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مصدر سبق ذكره

مقـــــالات

العلاقة التبادلية بين القرار السياسي والتنمية المستدامة



الناشطة السياسية
مـــــلاك محمد

تتناول هذه الورقة العلاقة العضوية بين البنية السياسية للدولة وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من فرضية أن التنمية ليست عملية تقنية محايدة، بل نتاج مباشر لخيارات سياسية وحوكمية. تعرض الورقة الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، ثم تحلل أثر الاستقرار السياسي على استمرارية السياسات التنموية، وتخصص محوراً لدور تمكين الشباب والمشاركة المدنية باعتبارهما آلية سياسية لتفعيل الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية) من أجندة الأمم المتحدة 2030. الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، التنمية المستدامة، الاستقرار السياسي، تمكين الشباب، المشاركة المدنية

اولاً:الإطار المفاهيمي: التنمية المستدامة كمنتج سياسي

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها العملية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتقوم على تكامل ثلاثة أبعاد: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. غير أن الأدبيات المعاصرة في حقل العلوم السياسية تُضيف بُعداً رابعاً ضمنياً يُشكّل الحامل المؤسسي للأبعاد الثلاثة، وهو بُعد الحوكمة السياسية فالتنمية لا تتحقق بمعزل عن نظام سياسي قادر على صياغة السياسات العامة وتطبيقها ومراقبتها ومحاسبة المقصّرين فيها الدراسات المقارنة التي تناولت أثر الحوكمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الحوكمة الرشيدة والتقدم في مؤشرات التنمية، إذ إن الحوكمة تفترض وجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية. وينعكس ذلك مباشرة على تحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز العدالة والمساواة، وهي أبعاد تندرج جميعها ضمن غايات التنمية المستدامة، مما يؤكد وجود علاقة ارتباطية قوية بين الحوكمة والتنمية المستدامة

ثانياً: الاستقرار السياسي كشرط بنيوي للاستمرارية التنموية

تحتاج برامج التنمية المستدامة، بحكم طبيعتها، إلى أفق زمني طويل يتجاوز الدورات الانتخابية أو الأزمات السياسية العابرة. وحين يفتقر النظام السياسي إلى الاستقرار المؤسسي، يميل صانع القرار إلى إدارة الأزمات الآنية على حساب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مما يفسر تعثر كثير من خطط التنمية في البيئات السياسية غير المستقرة. وقد أظهرت إحدى الدراسات التي تناولت الحالة الفلسطينية وجود علاقة طردية بين البعد السياسي للحكم الرشيد والتنمية، في حين يُضعف

الانقسا م السياسي من فرص تطبيق هذا الحكم على أرض الواقع

من زاوية أخرى، يربط الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة صراحة بين بناء مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وبين إتاحة الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، بما يؤكد أن السلم الأهلي والاستقرار السياسي ليسا نتيجة تلقائية للتنمية، بل شرط مسبق لتحقيقها

ثالثاً: تمكين الشباب والتعليم: من المتلقي إلى الشريك السياسي

يمثل الاستثمار في تمكين الشباب وتعليمهم أحد أكثر نقاط الالتقاء وضوحاً بين الفعل السياسي وغايات التنمية المستدامة. فحين تُصمَّم السياسات التعليمية والشبابية بوصفها أدوات لبناء المواطنة الفاعلة، لا مجرد برامج خدمية فإنها تُنتج جيلاً قادراً على المشاركة في تشخيص المشكلات المجتمعية واقتراح الحلول لها، بدلاً من الاكتفاء بموقع المتلقي للقرار هذا التحول من «المتلقي» إلى «الشريك» ينسجم مع فلسفة الهدف السادس عشر ذاته، الذي يدعو إلى توسيع مشاركة الفئات كافة في مؤسسات الحوكمة وضمان وصول الجميع إلى المعلومة والفضاء العا م. فالمنظمات الطلابية، والمبادرات التطوعية، ومنصات النقاش العا م التي يقودها الشباب، لا تُعد نشاطاً اجتماعياً هامشياً، بل شكلاً من أشكال المشاركة السياسية غير الرسمية التي تُغذّي عملية صنع القرار بمدخلات واقعية وتُراكم لدى الشباب مهارات القيادة والمسؤولية المدنية

رابعا: المشاركة المدنية كآلية رقابة وتغذية راجعة

لا تكتمل حلقة التنمية المستدامة دون وجود قناة تُمكّن المجتمع من مراقبة أداء الحكومات ومساءلتها بشأن التزاماتها التنموية. وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات المستقلة بوصفها جسراً بين المواطن وصانع القرار، ينقل عبره احتياجات الفئات المختلفة إلى دوائر التخطيط، ويوفر في الوقت ذاته آلية تغذية راجعة تكشف الفجوة بين السياسات المُعلنة وواقع التنفيذ

خاتمة

تكشف هذه القراءة أن العلاقة بين السياسة والتنمية المستدامة علاقة تبادلية بنيوية لا يمكن اختزالها في كون الأولى مجرد إطار تنظيمي للثانية. فالحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي يشكلان الأرضية التي تُبنى عليها أي استراتيجية تنموية جادة، بينما تمنح التنمية المستدامة السياسةَ غايتها الجوهرية المتمثلة في تحقيق العدالة بين الأجيال. ويبقى الاستثمار في تمكين الشباب سياسياً ومدنياً، وتوسيع قنوات المشاركة العامة، من أكثر المداخل فعالية لترسيخ هذا الترابط وتحويله من إطار نظري إلى ممارسة مؤسسية مستدامة

قائمة المصادر المقترحة للتوسع

* وثائق الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف رقم 4 (التعليم الجيد) والهدف رقم 16 السلا م والعدل والمؤسسات القوية www.un.org/sustainabledevelopment

* تقارير التنمية البشرية ومؤشرات الحوكمة (UNDP) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

*دراسات مقارنة حول أثر الحوكمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنشورة عبر مراكز بحثية عربية متخصصة مثل (مركز الديمقراطي العربي)

*أدبيات العلو م السياسية حول النظرية (الدولة التنموية) (Developmental State) ودور النخبة السياسية في قيادة التنمية

ملاحظة: هذه القائمة توجيهية لتحديد مسارات البحث؛ يُنصح عند الاستخدا م الأكاديمي الرسمي (بحث تخرج، مقال محكّم) بالرجوع إلى المصادر الأصلية مباشرة وتوثيقها وفق النظا م المطلوب من الجهة الأكاديمية (APA) او حاشية السفلية حسب نظا م الكلية

قانونيات

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في ديالى

تبحث تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز ضماناتهم

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بحقوقهم القانونية والاجتماعية، شارك ملف ذوي الإعاقة في مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في ديالى في جلسة حوارية بمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، خُصصت لمناقشة آليات تفعيل أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013 المعدل، والبحث في سبل الانتقال من النصوص القانونية إلى التطبيق الفعلي

وتناولت الجلسة واقع تنفيذ القانون وأبرز التحديات التي تواجه الجهات المعنية في تطبيق فقراته، إلى جانب مناقشة عدد من الملاحظات والمقترحات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الضمانات القانونية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

وأكد المشاركون أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين دوائر المحافظة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني، بما يسهم في تطوير مستوى الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان وصولهم إلى حقوقهم وخدماتهم بصورة عادلة، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع

وفي ختام الجلسة، جرى الاتفاق على التحضير لعقد مؤتمر متخصص حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة برعاية السيد محافظ ديالى

وبمشاركة دوائر المحافظة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة، بهدف فتح مساحة أوسع للحوار حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشخيص التحديات التي تعيق تنفيذ القانون، وصولاً إلى وضع توصيات وآليات عملية قابلة للتنفيذ

ومن المؤمل أن يشكل المؤتمر المرتقب خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين واقع الخدمات المقدمة لهم، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز، بما يضمن مشاركتهم الكاملة والفاعلة في مختلف مجالات الحياة





ركن المعرفة



كيف تقرأ تقرير حقوق الإنسان؟

دليل مبسّط لفهم التقارير الحقوقية وتقييم موثوقيتها

تُعد تقارير حقوق الإنسان من أهم أدوات الرصد والتوثيق والمناصرة، فهي لا تكتفي بعرض الأحداث والانتهاكات، بل تسعى إلى تقديم صورة موثقة عن واقع الحقوق والحريات، والكشف عن الفجوات، وتحديد الجهات المسؤولة، وطرح التوصيات التي يمكن أن تسهم في معالجة المشكلات وتعزيز حماية حقوق الإنسان

ومع تزايد عدد التقارير الحقوقية الصادرة عن المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية، أصبح من المهم أن يمتلك القارئ القدرة على قراءة التقرير وتحليل محتواه وتقييم مدى موثوقيته، بدل الاكتفاء بقراءة عنوانه أو نتائجه النهائية

أولًا: ما هو تقرير حقوق الإنسان؟

تقرير حقوق الإنسان هو وثيقة تعتمد على مجموعة من المعلومات والبيانات والشهادات والمصادر، بهدف وصف وتحليل حالة معينة مرتبطة بحقوق الإنسان خلال فترة زمنية أو ضمن منطقة جغرافية محددة

وقد يتناول التقرير موضوعًا عامًا، مثل حقوق المرأة أو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو يركز على قضية محددة، مثل الحق في التعليم أو

حرية التعبير أو ظروف الاحتجاز

والتقرير الجيد لا يقوم على الآراء والانطباعات وحدها، وإنما يستند إلى أدلة ومعلومات قابلة للتحقق ويقدم منهجية واضحة لجمعها وتحليلها

ثانيًا: ابدأ بسؤال بسيط: من أصدر التقرير؟

قبل الدخول في التفاصيل، ينبغي التعرف على الجهة التي أصدرت التقرير

هل هي :

* منظمة مجتمع مدني ؟
* مؤسسة حقوقية مختصة ؟
* جهة حكومية ؟
* منظمة دولية ؟

معرفة الجهة تساعد القارئ على فهم طبيعة التقرير ومنهجيته، لكنها لا تعني قبول جميع ما ورد فيه أو رفضه مسبقًا فالمعيار الأساسي هو جودة المعلومات والأدلة والمنهجية المستخدمة

ثالثًا: ما الهدف من التقرير؟

اسأل: لماذا أُعد هذا التقرير؟

هل يهدف إلى :

* رصد انتهاكات حقوق الانسان ؟
* توثيق حالة معينة ؟
* تقييم تنفيذ قانون او سياسة ؟
* تقديم توصيات لصناع القرار ؟
* رفع الوعي المجتمعي ؟
* دعم جهود المناصرة ؟
* قياس مدى التقدم في قضية معينة ؟

فهم الهدف يساعدك على قراءة النتائج والتوصيات في سياقها الصحيح

رابعًا: انتبه إلى منهجية التقرير

تُعد المنهجية من أهم الأجزاء التي ينبغي ألا يتجاوزها القارئ

ابحث عن إجابات لأسئلة مثل :

كيف جُمعت المعلومات؟

هل اعتمد التقرير على

* مقابلات مع الضحايا أو المستفيدين ؟
* إستبيانات ؟
* زيارات ميدانية ؟
* وثائق رسمية ؟
* بيانات حكومية ؟
* مقابلات مع مسؤولين ؟
* مصادر مفتوحة ؟
* تقارير سابقة ؟

كلما كانت المنهجية واضحة ومفصلة، أصبح من الأسهل تقييم قوة النتائج التي توصل إليها التقرير

خامسًا: فرّق بين المعلومة والرأي

من الأخطاء الشائعة التعامل مع كل ما يرد في التقرير باعتباره حقيقة مثبتة

هناك فرق بين

المعلومة: بيان أو واقعة أو رقم يستند إلى مصدر يمكن التحقق منه

الشهادة: رواية يقدمها شخص حول تجربة أو حادثة عاشها أو شاهدها

التحليل: تفسير للمعلومات ومحاولة لفهم أسبابها ونتائجها

الرأي: موقف أو وجهة نظر للكاتب أو الجهة المعدة للتقرير

التقرير المهني يحرص على توضيح هذا الفرق، ولا يقدم الاستنتاجات الشخصية على أنها حقائق مؤكدة

سادسًا: دقق في المصادر والأرقام

عند قراءة أي تقرير، توقف أمام الأرقام والبيانات المهمة

إذا ذكر التقرير مثلًا أن

«من أفراد العينة تعرضوا لمشكلة معينة 70%»

فاسأل

* كم عدد أفراد العينة ؟
* كيف تم اختيارهم ؟
* اين اجريت الدراسة ؟
* متى جمعت البيانات ؟

* هل تمثل العينة المجتمع الذي يتحدث عنه التقرير ؟
* ما مصدر هذه النسبة ؟

فالرقم وحده لا يكفي، بل يجب معرفة السياق الذي أنتج الرقم

سابعًا: انتبه إلى حدود التقرير

التقرير المهني لا يدّعي أنه يجيب عن كل شيء

ومن علامات الجودة أن يوضح التقرير حدود الدراسة أو الرصد، مثل محدودية الوصول إلى بعض المناطق أو صعوبة الحصول على البيانات أو محدودية حجم العينة

ذكر هذه القيود لا يضعف التقرير، بل يعكس قدرًا من الشفافية والمهنية

ثامنًا: اقرأ النتائج والتوصيات بعين ناقدة

بعد قراءة المنهجية والمعلومات، انتقل إلى النتائج

اسأل

هل النتائج التي توصل إليها التقرير منطقية ومبنية على الأدلة التي عرضها؟

ثم انتقل إلى التوصيات

* هل تعالج التوصيات المشكلة فعلاً ؟
* هل هي قابلة للتنفيذ ؟
* هل تحدد الجهات المعنية بتنفيذها ؟
* هل يتناسب مع طبيعة المشكلة ؟
* هل يمكن قياس مدى تنفيذها ؟

فالتوصية الجيدة ليست مجرد عبارة عامة مثل «ضرورة تحسين حقوق الإنسان»، بل تكون أكثر تحديدًا وقابلية للتطبيق والقياس

تاسعًا: لا تخلط بين الرصد والتوثيق والتحليل

هذه ثلاثة مفاهيم مترابطة لكنها ليست متطابقة

الرصد: متابعة وتسجيل ما يحدث

التوثيق: جمع الأدلة والمعلومات بطريقة منظمة يمكن الرجوع إليها والتحقق منها

التحليل: دراسة المعلومات لفهم الأنماط والأسباب والنتائج

وقد يجمع التقرير الحقوقي الجيد بين المراحل الثلاث للوصول إلى صورة أكثر وضوحًا عن القضية

عاشرًا: متى يمكن اعتبار التقرير موثوقًا؟

لا توجد علامة واحدة تجعل التقرير موثوقًا، وإنما مجموعة من المؤشرات، من أهمها

* وضوح الجهة التي أعدته
* تحديد الهدف والنطاق
* وضوح المنهجية
* الاعتماد على مصادر متعددة وموثوقة
* توضيح فترة جمع البيانات
* التمييز بين الحقائق والتحليل والآراء
* عرض الأدلة بصورة واضحة
* الاشارة الى القيود والتحديات
* تقديم استنتاجات منسجمة مع البيانات
* طرح توصيات واقعية وقابلة للتنفيذ

أخطاء شائعة عند قراءة التقارير الحقوقية

من أبرز الأخطاء التي يقع فيها القارئ

قراءة العنوان فقط

العنوان قد يكون مختصرًا أو جذابًا، لكنه لا يعكس بالضرورة جميع تفاصيل التقرير

التركيز على الأرقام دون سياق

الرقم لا تكون له قيمة تحليلية حقيقية دون معرفة مصدره وطريقة احتسابه

اعتبار كل شهادة حقيقة نهائية

الشهادة مهمة جدًا في التوثيق، لكنها تحتاج إلى فهم سياقها، وقد تحتاج إلى التحقق والمقارنة مع مصادر أخرى

تجاهل المنهجية

قد تكون النتائج مثيرة للاهتمام، لكن ضعف المنهجية قد يؤثر في إمكانية تعميمها

الخلط بين التقرير والموقف السياسي أو الإعلامي

ينبغي التمييز بين الوثيقة الحقوقية المبنية على الأدلة وبين الخطاب السياسي أو الإعلامي.

خلاصة

«ركن المعرفة»

قراءة تقرير حقوق الإنسان لا تعني معرفة ما حدث فقط، بل تعني معرفة كيف عرفنا ما حدث

وهنا تكمن أهمية القراءة النقدية للتقارير الحقوقية؛ فالقارئ الواعي لا يسأل فقط: «ماذا يقول التقرير؟»، وإنما يسأل أيضًا «ما مصادره؟ كيف جُمعت معلوماته؟ هل أدلته كافية؟ وهل تتوافق نتائجه مع البيانات التي قدمها؟»

إن امتلاك هذه المهارة يساعد العاملين في منظمات المجتمع المدني والباحثين والناشطين والإعلاميين والمهتمين بحقوق الإنسان على التعامل مع التقارير بصورة أكثر مهنية، والاستفادة منها في الرصد والمناصرة وصناعة السياسات وتعزيز حماية الحقوق والحريات

قاعدة ذهبية

لا تقرأ التقرير الحقوقي لتعرف النتيجة فقط؛ اقرأه لتفهم الطريق الذي أوصل إلى النتيجة

مجلة صوت المجتمع المدني



مؤسسة
صرح العطاء
للتنمية المستدامة

منظمة غير حكومية
N.G.O

مجلة

صوت المجتمع المدني

مجلة دورية شهرية

منبر إعلامي يهتم بقضايا المجتمع المدني والتنمية المستدامة،
يسلط الضوء على المبادرات والنجاحات،
ويعزز الوعي والمشاركة لبناء مجتمع حيوي ومستدام.



- **منظمات فاعلة**
  نسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني
- **صوت التوعية**
  نرفع الوعي من أجل مجتمع أكثر وعيًا واستدامة
- **شراكات من أجل التغيير**
  نتعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة
- **معرفة تُحدث أثرًا**
  أبحاث ودراسات تعزز الفهم وتدعم القرار
- **تجارب تُلهم**
  نستعرض المبادرات والتجارب الناجحة لنشر الأثر

"معاً
نبني مجتمعاً حيوياً
ومستداماً"

07769919919
info@sarch-alataa.org
www.sarch-alataa.org
العراق ديالى قضاء جلولاء

معاً نحو مجتمع مدني فاعل
تنمية مستدامة .. مستقبل أفضل